اقتصاد

شركات مغربية تشكو التشديدات الضريبية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعرب رجال الأعمال في المغرب عن تذمرهم من المراقبة والمراجعات الضريبية، التي يرون أنها تنطوي على نوع من الشطط ما دامت تفرض مبالغ تصحيحية كبيرة. ويعتبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن الشركات مازالت تحت وقع الصدمة بعد المراجعات الضريبية التي كانت موضوعا لها في 2018 و2019، مؤكدا أنه من أجل حماية الشركات ضد الشطط الجبائي، سيتم اقتراح تعديل أو قانون في إطار مشروع موازنة العام المقبل.

وينتظر أن تكون المراقبة الضريبية التي نشطت في الأشهر الأخيرة، من بين المواضيع التي يرتقب أن تبحثها الجولة الجديدة من اللقاءات التي ستعقد مع الحكومة، خلال الفترة المقبلة، والتي كشف رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، في الأسبوع الماضي.

ويلاحظ الخبير الجبائي، محمد الرهج، أن المفتشين التابعين للإدارة الضريبية، كثفوا من عمليات المراقبة، خلال الفترة الأخيرة، والتي تنتهي إلى مطالبة الشركات بسداد مبالغ مرتفعة مستحقة للإدارة، غير أن ذلك غالبا ما ينتهي بمفاوضات تفضي إلى خفض تلك المبالغ إلى مستويات جد منخفضة. ويشدد الرهج في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أنه نتيجة ذلك تبني رجال أعمال خطابا يقوم على المظلومية، ما يدفعهم اليوم إلى المطالبة بقانون ينظم عمليات المراقبة التي يقوم بها مفتشو الإدارة الضريبية، مؤكدا أن مسألة المراقبة أثيرت في المؤتمر الوطني حول الجباية في العام الماضي.

ودأب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على التأكيد على أن مفتشي الإدارة الضريبية يتمتعون بسلطة كبيرة في تقدير مبالغ المراجعات الضريبية، مؤكدين أنهم يخطؤون في بعض الأحيان، ما يستدعي إعادة النظر في القوانين التي تنظم المراجعات الضريبية من أجل إحداث نوع من التوزان بين الإدارة الضريبية والملزمين.

وتستند الإدارة الضريبية في الأعوام الأخيرة في عمليات المراقبة إلى فحص المحاسبة في عين المكان، وتلجأ إلى مراقبة الوثائق التي تسمح بحصر الوعاء الجبائي، كما أضحت تستند إلى نظام معلوماتي لتحيل المخاطر المرتبطة بكل نشاط. وكان الاتحاد العام لمقاولات المغرب عبّر للإدارة الضريبية في مناسبات سابقة، عن تخوفه من المخاطر التي يمكن أن تتمخض عن المراجعات الضريبية التي تأتي في نهاية العام، كما عبر عن ضيقه من التركيز على عدد معين من الشركات.

وأثيرت مسألة المراقبة بالمغرب في سياق السعي لمحاربة التهرب الجبائي. فقد لاحظ وزير الاقتصاد والمالية، محمد بنشعبون بمناسبة المؤتمر الوطني حول الجبائي في العام الماضي، أن 50% من إيرادات الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة تأتي من 140 شركة فقط.

وتبيّن بحسب تشخيص الوزير، أن 73% من إيرادات الدولة من الضريبة على الدخل يقدمها الأجراء والموظفون، بينما لا تمثل إيرادات الضريبة على الدخل التي يخضع لها المهنيون مثل الأطباء والمهندسون والمحامون سوى نسبة 5%، بل إن متوسط مساهمة الأجير تمثل خمس مرات مساهمة المهنيين في الضريبة على الدخل. وتشير تقديرات إلى أن حوالى ثلثي الشركات بالمملكة، تُصرح بتكبد خسارة، ما يعفيها من الوفاء بالضريبة.

الإنفاق بسخاء أثناء التعافي

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، أمس الأحد، إن على حكومات منطقة اليورو مواصلة الإنفاق بسخاء للحيلولة دون ارتفاع معدل البطالة ومن أجل تعزيز الثقة بينما تتعافى المنطقة من ركود اقتصادي غير مسبوق.

وقالت في كلمة: «الثقة بالقطاع الخاص تعتمد بدرجة كبيرة على الثقة بالسياسات المالية».

وتابعت رئيسة البنك المركزي الأوروبي: «استمرار سياسة التوسع المالي ضروري لتجنب فقد مفرط للوظائف ولدعم دخل الأسر إلى أن يقوى التعافي الاقتصادي».

وتكبّدت مختلف القطاعات الاقتصادية في دول منطقة اليورو خسائر باهظة بسبب تداعيات جائحة كورونا.

(Getty)

لقطات

شركة النفط الفنزويلية تؤكد حدوث تسرب نفطي

أكدت شركة النفط الحكومية الفنزويلية (بي. دي.في.إس.إيه) يوم السبت حدوث تسرب نفطي من خط أنابيب للنفط والغاز إلى الكاريبي قرب أكبر مركز لتكرير النفط في البلاد، ولكنها قالت إنها بدأت عمليات الإصلاح والتنظيف. وذكر بيان للشركة أنه تم اكتشاف هذا التسرب في منطقة جولفيت دو كورو في ولاية فالكون خلال تفقد جوي. وأضاف أنه على الرغم من هذا التسرب فإنها تضمن مواصلة تزويد النفط لمجمع باراجوانا لتكرير النفط والذي يضم مصفاتي أمواي وكاردون. وشهدت أموا ي وكاردون انقطاعات متعددة في السنوات الأخيرة تنحي المعارضة باللوم فيها على سوء الإدارة وعدم وجود صيانة.

جيلياد تشتري إمينوميدكس بأكثر من 20 مليار دولار

قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن جيلياد ساينسز للأدوية تقترب من إبرام صفقة لشراء شركة الأدوية الحيوية إمينوميدكس بمقابل يزيد على 20 مليار دولار في صفقة ستوسع محفظة جيلياد لعلاج أمراض السرطان. نقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة أن صفقة إمينوميدكس قد تُعلن اليوم الاثنين. وحصل عقار ترودليفي لعلاج السرطان الذي تنتجه إمينوميدكس على موافقة من إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية للاستخدام كعلاج لأحد سرطانات الثدي الشديدة.

الخطوط الكويتية تستأنف رحلاتها إلى صبيحة

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية (حكومية)، استئناف تسيير رحلاتها المجدولة إلى مطار صبيحة في إسطنبول، اعتبارا من 28 سبتمبر/ أيلول الحالي. وقالت الناقلة الوطنية في بيان، أمس، إنها ستقوم بتسيير 3 رحلات أسبوعيا إلى مطار صبيحة، أيام السبت والاثنين والخميس. أوضحت الشركة أنه سيتم استئناف الرحلات إلى باريس، بواقع رحلتين في الأسبوع اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020 خلال أيام الأحد والخميس.

الكويت: إلغاء 340 مشروعاً بسبب جائحة كورونا

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشف تقرير لإدارة الاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء الكويتي عن تقليص الإنفاق على المشروعات التنموية بنحو 2,3 مليار دولار. وأكد التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن ميزانية المشروعات التنموية التي تم رصدها لعام 2020/2021، والتي تقدر بـ 7,8 مليارات دولار تم تقليصها إلى 5,5 مليارات دولار فقط، حيث تم إلغاء أكثر من 340 مشروعا تنمويا وتأجيل البدء في 120 مشروعا بسبب جائحة كورونا وتفاقم عجز الموازنة. وفي السياق، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إن مجلس الوزراء كان قد وجّه عدد من الوزراء بضرورة تقليص ميزانيات الهيئات والوزارات بنسب تتراوح بين 20 و30%، وترشيد الإنفاق ومراجعة المشروعات المدرجة على الميزانية الحالية لتقليص الإنفاق عليها بسبب أزمة كورونا.

وأكد المصدر، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن هناك مشروعات تم إلغاؤها وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي عدد المشاريع، وذلك بسبب ارتفاع ميزانياتها، ما يصعب تنفيذها في ظل ارتفاع عجز الموازنة، وهناك مشروعات أخرى تم إرجاؤها للسنوات المقبلة، وذلك حسب المعطيات الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19.

إلى ذلك، قال مصدر في مؤسسة البترول الكويتية لـ «العربي الجديد» إنه قد تم تقليص قيمة المشروعات المدرجة على ميزانية العام الجاري بنحو 20%، من دون المساس بالمشروعات الاستراتيجية الكبرى، مثل مشروع الغاز المسال ومشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور.

وفي المقابل، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، عبد الله الكندري، لـ «العربي الجديد»، أنه ينبغي عدم تأجيل المشروعات التنموية المهمة في الوقت الحالي، بسبب تأثيرها الإيجابي على حياة المواطنين والاقتصاد، مثل مشروعات البنية التحتية والطرق ومحطات الكهرباء وتحلية المياه وغيرها من المشروعات الضرورية، مشيرا إلى أن هناك بنودا أخرى في الميزانية يمكن تخفيضها، خصوصا خلال فترة أزمة جائحة كورونا.

وطالب الكندري الحكومة بالبدء في إجراءات إصلاحية تتضمن ترشيد الإنفاق العام وإلغاء امتيازات القياديين في الوزارات، ووقف التعيين العشوائي في الهيئات الحكومية، ومحاربة الفساد الذي يستنزف المال العام.

التطبيع ومستقبل قناة السويس

مصطفى عبد السلام

مرة أخرى تعود قناة السويس، أهم ممر ملاحي في العالم، إلى دائرة الأضواء والجدل والسؤال مجدداً حول جدوى التوسعات التي تمت في عام 2015 عبر حفر تفريعة ضخمة بلغت تكلفتها 8 مليارات دولار، وكانت من أحد الأسباب التي أدت إلى تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار، وحدوث اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي، وتوسع الدولة في الاقتراض الخارجي.

العودة هذه المرة جاءت عقب نشر مجلة «فورين بوليسي» الأميركية تقريراً خطيراً قالت فيه إنه مع انطلاق قطار التطبيع الإماراتي الإسرائيلي فإنه سيتم تنفيذ مشروع ضخم ينقل النفط الخليجي لأوروبا عبر دولة الاحتلال، وأنه سيتم إعادة احياء خط أنابيب النفط الذي كان الاحتلال ينفذه في السابق كمشروع مشترك سري مع إيران. ويعمل بالتوازي مع خط الأنابيب الخام مد أنبوب بمقاس 16 بوصة يحمل المنتجات البترولية مثل البنزين والديزل.

وهناك حديث يجرى حالياً عن مشروع إسرائيلي لمد خط سكك حديدية وطريق دولي لنقل الحاويات من الخليج العربي إلى مرفأ حيفا على البحر المتوسط، كبديل لقناة السويس، ومشروع قناة إيلات حتى عسقلان لنقل الحاويات كبديل أفضل وأقصر من قناة السويس.

ووفق المجلة الأميركية فإن قناة السويس ستكون الخاسر الأكبر من هذا المشروع الخليجي الإسرائيلي، في ظل وجود منافسة شرسة، خاصة أن المشروع المقترح يوفر بديلاً أرخص لقناة السويس، وأن شبكة خطوط الأنابيب تنقل النفط والغاز ليس فقط إلى المنطقة، ولكن إلى الموانئ البحرية التي تزود العالم.

ونقلت «فورين بوليسي» الشهيرة عن إيزاك ليفي، الرئيس التنفيذي لشركة خطوط الأنابيب، قوله: إنه يعتقد أن خط الأنابيب، الذي يربط ميناء إيلات، جنوب فلسطين المحتلة، بمحطة ناقلات في عسقلان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يقضي على حصة كبيرة من شحنات النفط التي تتدفق الآن عبر قناة السويس. ويضيف ليفي أن هدفه هو أن يستحوذ خط الأنابيب الجديد على ما بين 12 و17 في المائة من تجارة النفط التي تستخدم الآن قناة السويس.

وبعيداً عن التحدي الجديد، فإن قناة السويس، التي تعد من أبرز مصادر النقد الأجنبي في مصر، تواجه تحديات أخرى، منها ما هو ناتج عن تفشي وباء كورونا، وما فرضته الجائحة من تراجع وحركة التجارة الدولية وأنشطة الصادرات. إزاء هذه التحديات، فإن على صانع القرار في مصر أن يعمل وبشكل سريع على جعل قناة السويس ممراً منافساً عبر تقديم خدمات لوجستية للسفن المارة من وقود وتموين وقطع غيار وصيانة وتخزين وفنادق وغيرها.

مال وناس

أزمة خبز في سورية: النظام يمهد لرفع الدعم؟

قفزت أسعار الخبز في مناطق سيطرة النظام السوري، على خلفية تراجع حاد في مخزون الدقيق في مخازن وزارة التجارة الداخلية

عدنان عبد الرزاق

تفاقمت أزمة نقص حادة للخبز في مناطق سيطرة النظام السوري، ما أدى إلى ارتفاع سعر ربطة الخبز في الأسواق (اقل من 2 كلغ) من 50 إلى 1000 ليرة سورية (حوالي نصف دولار)، وذلك بعد تراجع مخزون الدقيق في مخازن وزارة التجارة الداخلية، بحسب ما أكدت مصادر خاصة من دمشق لـ«العربي الجديد». وتضيف المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن «أزمة الخبز مستمرة منذ أيام، بعد إعلان حكومة بشار الأسد فشلها في حل المشكلة»، مبينة أن بعض المناطق والمدن السورية لم يصل إليها الخبز منذ يومين، ومنها الغزلانية بريف دمشق ومدينة درعا جنوبي سورية. وتؤكد المصادر أنه نتيجة قلة عرض الخبز من الأفران الحكومية والخاصة وتراجع الإنتاج إلى أكثر من النصف، شاعت تجارة رغيف الخبز في الشوارع وحتى أمام الأفران، ما قفز بسعر الخبز إلى مستويات قياسية.

وحول الأسباب التي زادت من أزمة الخبز، أخيراً، أوضحت المصادر أن السبب الأول يعود إلى تأخر وصول القمح الذي تعاقدت عليه حكومة الأسد مع روسيا بتوريد 200 ألف طن، وتأخر مناقصات من الدول الأوروبية بالكمية نفسها، ما دفع المؤسسة العامة للحبوب في سورية إلى إعلان حاجتها، وبالسرعة الكلية، إلى توريد كمية 15 ألف طن بسعر 230 دولاراً للطن على ظهر الباخرة إلى المرافئ السورية، على أن تتكفّل الحكومة بالتخليص والإدخال والتوزيع.

أما السبب الثاني، بحسب المصادر، فيتمثل في تراجع إنتاج القمح في سورية من نحو 4 ملايين طن إلى أقل من 1,5 مليون طن واستلام نظام الأسد نحو 500 ألف طن فقط من الإنتاج، ما دفع نظام الأسد منذ الربيع الماضي إلى توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية بمعدل أربع ربطات للأسرة الواحدة، ويدرس الآن تخفيض الكمية إلى النصف. وعزا المدير العام للمؤسسة السورية للمخابز، زياد هزاع، سبب الازدحام الحاصل على الأفران إلى توقف بعض مخابز القطاع الخاص عن العمل نتيجة أعمال الصيانة وإستجرار الدقيق بطرق غير مشروعة، وبالتالي التوجه إلى المخابز العاملة الأخرى، مضيفاً، خلال تصريحات صحافية أمس الأحد، أن اعتماد بعض المطاحن على القمح القاسي يؤدي إلى توقف بعض الخطوط نتيجة واقع الكهرباء وتذبذبها. وبحسب العامل السابق في محافظة دمشق، المهندس محمد شباط، فإن هذه «ذرائع واهية»، ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن السبب الحقيقي نقص القمح والطحين وانتشار الفوضى وبيع الطحين في الأسواق بأضعاف سعره.

ويكشف شباط أن وزارة التجارة الداخلية عاجزة عن تأمين مخصصات الأفران، ما خلق سوقاً موازياً للخبز وبيع الربطة بألف ليرة، على مرأى ومسمع وربيات التموين أمام أفران ابن العميد بمنطقة ركن الدين في دمشق. ويضيف شباط أن هناك دراسة في محافظة دمشق الآن لتخفيض مخصصات الأسرة من الخبز إلى النصف وتخفيض بيعه لمن لا يحمل بطاقة ذكية وفصل بطاقات الريف عن المدينة بعد اعتماد موزعين وإعطائهم هامش ربح 10 ليرات للربطة الواحدة.

ويعاني معظم السوريين من ضعف القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية، بعد ارتفاع الأسعار بنحو 13 ضعفاً خلال سنوات الثورة ووصول متوسط إنفاق الأسرة إلى نحو 450 ألف ليرة، بحسب مركز قاسيون للأبحاث من دمشق، في حين لا يزيد متوسط الأجور عن 50 ألف ليرة. وكان مايك روبسون، ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في سورية قد أكد أخيراً أن «ثمة أدلة بالفعل على أن الناس بدأوا يستغنون عن وجبات»، مضيفاً: «إذا ظلت العملة تحت ضغط فسيكون من الصعب الحصول على الواردات، وربما تشهد الشهور التي تسبق محصول القمح لعام 2021 نقصاً حقيقياً».

وتشير بيانات برنامج الأغذية العالمي إلى أن عدد الذين «لا يشعرون بالأمن الغذائي» في سورية ارتفع من 7,9 ملايين فرد إلى 9,3 ملايين فرد عام 2020. وتستورد سورية أكثر من مليون طن من القمح سنوياً لسدّ الحاجة المقدرة بنحو 2,5 مليون طن للاستهلاك المحلي، إذ تأتي روسيا في مقدمة الدول المصدرة لسورية. ويرى الاقتصادي السوري، محمود حسين، أن الغلاء وقلة العرض، على صعيد الخبز خاصة، والذي رفع نظام الأسد سعره ثلاث مرات منذ الثورة عام 2011، إنما هو مقدمة لسحب الدولة دعمها لهذه المادة، بعد أن ادخلتها منذ أشهر في مقدمة التوزيع المقنن عبر البطاقة الذكية، إلى ما دون حاجة الأسرة السورية. ويضيف حسين لـ«العربي الجديد» أن استيراد القمح بالعملات الأجنبية كشف عن الأزمة المالية الخانقة للنظام، بعد تبديد الاحتياطي الدولاري من المصرف المركزي والذي كان يزيد عن 18 مليارا عام 2011، والأرجح أن يترك تأمين القمح والدقيق للتجار بعد أن طبق هذه التجربة على المشتقات النفطية.

وحول توقع ارتفاع الأسعار إن سحبت حكومة الأسد الدعم عن الخبز، يتوقع الاقتصادي السوري أن يرتفع سعره بنسب تهاوي سعر الليرة، كما حدث للمواد التي سحبت الدولة عنها الدعم، مثل السكر والأرز. وتقول حكومة الأسد إن قيمة العجز التمويني الناتج عن دعم الخبز تصل إلى 378 مليار ليرة سورية سنوياً، نتيجة الفرق بين سعر ربطة الخبز المدعومة البالغة 50 ليرة، وبين تكلفتها التي تتجاوز 200 ليرة.

قفزة في اسعار الخبز (فرانس برس)

1,5

تراجع انتاج القمح في سورية الى اقل من 1,5 مليون طن العام الجاري، واستلم نظام الاسد نحو 500 الف طن فقط من الانتاج، ما دفع نظام الاسد منذ ابريل/نيسان الماضي الى توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية.

طاقة

طوابير على الوقود في ليبيا

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

المواطن الليبي، علي بن سالم، يقطع مسافة 187 كيلومتراً كل أسبوع، للذهاب إلى العاصمة طرابلس بغرض شراء بنزين واستبدال أسطوانة غاز طهو في أحد المستودعات الحكومية مع شراء دولار بالصك المصرفي ثم بيعه بغرض الحصول على سيولة لتغطية متطلبات المعيشية للأسرة.

يقول بن سالم، وهو من مدينة مزدة النائية، لـ«العربي الجديد» إن الحياة أصبحت قاسية جدًا، وبلدة مزدة لا يوجد بها أي مقومات لحياة كريمة للمواطن، لذلك أقوم بالسفر كل أسبوع لغرض الحصول على بنزين، وأقوم بالنوم أمام أحد المستودعات الحكومية بغرض الوقوف في أول الطابور لاستبدال أسطوانة غاز طهو. وتابع: وكذلك بالنسبة للمرض لا يوجد أي شيء في بلدتنا فاضطر للذهاب إلى المدينة للحصول على دواء أو كشف طبي.

يضيف الرجل الستيني بأن لديه 10 أبناء لا يستطيع راتبه الهزيل الذي لا يتعدى 850 ديناراً توفير أبسط مقومات الحياة لهم، مشيراً إلى أنه يضطر إلى بيع صك مصرفي بقيمة ألف دينار الذي يحصل عليه من الدولة، مقابل 700 دينار نقدا للحصول على الكاش. ويتدافع المستهلكون أمام محطات الوقود في العاصمة الليبية طرابلس منذ أسبوع، مع تدني كميات البنزين المتوافرة. المؤسسة الوطنية للنفط تؤكد أنها تبذل كل جهد ممكن لإيصال الوقود إلى كافة أنحاء ليبيا وإلى محطات توليد الكهرباء في مختلف أرجاء البلاد، على الرغم من إقفال مصافي النفط المحلية واستنزاف الميزانيات لاستيراد المحروقات خلال الفترة الماضية لتعويض توقف إنتاج المصافي المحلية والعجز المالي. وأوضحت عبر بيان لها أن الإغلاق غير القانوني للمنشآت النفطية التابعة للمؤسسة تسبب في العبث بالاقتصاد الليبي وعدم الاكتراث بالوضع المعيشي المزري الذي يعيشه كل مواطن في ليبيا اليوم بسبب هذا الإغلاق.

وخلال جولة مراسل «العربي الجديد» في مناطق العاصمة، تبيّن أن غالبية المحطات مقفلة والقليل منها مفتوح وأمامها طوابير من السيارات. ووصل سعر لتر البنزين إلى دينار بالسوق الموازي بينما يباع بسعر مدعوم في محطات الوقود وناقلات النفط الجوالة في وسط العاصمة 15 قرشاً. ومن أمام أحد الطوابير من محطات الوقود بطرابلس، قال علي دابي لـ«العربي الجديد» إن هناك غيابا للخدمات الحكومية فلا كهرباء وبنزين، والظروف المعيشية لا تطاق. ومن جانبه، قال المستشار بوزارة المالية بحكومة الوفاق، عزالدين المبروك، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن هناك موجة جديدة من ارتفاع أسعار السلع في الأسواق، موضحا أن المجلس الرئاسي اتخذ جملة من الإجراءات من بينها صرف علاوة الزوجة والأبناء خلال الأيام المقبلة قد تخفف على المواطن من التضخم الذي يكوي الجيوب.

وأكد المحلل الاقتصادي، أبوبكر الهادي، أن ليبيا مثقلة بأزمات لا يمكن إحصاؤها فتوقف النفط، إنتاجا وتصديرا، كبّل الحركة الاقتصادية بالبلاد. ويدوره، أكد مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية، أحمد أبوليسين، أن الوضع الاقتصادي يتدهور بشكل كبير جدا، مشيراً إلى نقص الأدوية في المستشفيات وغياب الرعاية الصحية مع تفشي فيروس كورونا المستجد. وأشار إلى أن ارتفاع سعر صرف الدينار في السوق الموازي تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبلغت مصروفات المحروقات خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري 1,98 مليار دينار (1,4 مليار دولار)، حسب بيانات رسمية، وبسبب إقفال الحقول والموانئ النفطية، توقفت 5 مصافٍ لتكرير النفط، يغطي إنتاجها 30% من احتياجات السوق المحلية. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، وصول مجموع خسائر وقف إنتاج النفط إلى 9,66 مليارات دولار، حتى 12 سبتمبر/أيلول الجاري. وفي 17 يناير/كانون الثاني الماضي قام موالون للواء المتقاعد خليفة حفتر، بإغلاق الحقول والموانئ النفطية.

أزمة وقود خانقة (محمود تركية/فرانس برس)

أخبار العرب

شركة الكهرباء السعودية تصدر صكوكاً

أعلنت شركة كهرباء السعودية، محتكر الخدمة في البلاد، طرح صكوك خضراء دولية مقسمة إلى شريحتين بقيمة إجمالية 1,3 مليار دولار. وذكرت الشركة في إفصاح للبورصة المحلية، أمس، أن قيمة الطرح 650 مليون دولار لشريحة 5 سنوات بعائد ثابت 1,74 بالمئة، و650 مليون دولار لشريحة مدتها 10 سنوات بعائد 2,413 بالمئة. وقالت الشركة إن الطلبات على الشريحتين معا تجاوزت 5,2 مليارات دولار بنسبة تغطية تفوق 4 مرات. وأشارت إلى أنه سيتم إدراج الصكوك في السوق المالية الأيرلندية (يورونكست دبلن). و«كهرباء السعودية» مملوكة من الحكومة بنسبة 81,22 بالمئة، موزعة على 74,3 بالمئة لصندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي للبلاد)، و6,92 بالمئة لشركة أرامكو السعودية. وتضررت المالية العامة للمملكة، أكبر مصدّر للخام في العالم، بفعل هبوط أسعار النفط، الذي يشكل أزيد من ثلثي الدخل المحلي، ودفعها للتوجه إلى أسواق الدين.

100 مليار دولار موازنة عراقية مقترحة

كشفت وثيقة رسمية صادرة من وزارة المالية العراقية، عن تفاصيل موازنة كانت مقترحة للعام الجاري 2020، بقيمة أكثر من 100 مليار دولار، وبعجز تجاوز 58 مليار دولار. ولم تقر السلطات العراقية موازنة 2020، بسبب تراجع الإيرادات المالية إثر تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية بفعل تبعات فيروس كورونا. ووفق الوثيقة التي نشرتها الوكالة الرسمية العراقية، فإن «قيمة الموازنة المقترحة بلغت 120 تريليونا و160 مليار دينار عراقي (نحو 100,4 مليار دولار)، وبعجز بلغ 70 تريليونا و637 مليار دينار عراقي (نحو 58,8 مليار دولار)». والعراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، بمتوسط 4,5 ملايين برميل يوميا، بحسب أرقام المنظمة عن مارس/ آذار الماضي. ويعتمد العراق بنسبة 97 بالمئة على إيرادات النفط لتمويل موازنة البلاد السنوية. واتخذت السلطات منذ مارس الماضي، سلسلة إجراءات تقشفية تهدف إلى خفض النفقات تماشيا مع تراجع الإيرادات.

تقارير عربية

بيئة

خزان صافر يثير رعب الصيادين في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

يعيش الصيادون في السواحل الغربية من اليمن في حالة رعب خوفاً على أعمالهم وسبل عيشهم، بسبب ما يثار من تحذيرات حول وضعية ناقلة صافر العائمة في ميناء رأس عيسى النفطي بالحديدة وما يمثله هذا الخزان العائم من خطر على البيئة البحرية في سواحل البحر الأحمر.

وتتواصل حملة التحذيرات المحلية والدولية من وضعية الناقلة المتهالكة التي تحتوي على نحو مليون ومئتي ألف برميل من الوقود، أي حوالي 150 ألف طن مخزنة في عرض البحر منذ مارس/ آذار 2015، إذ تؤكد مصادر عديدة مطلعة حدوث تسرب محدود مؤخراً من جهة خزان المياه مع تقادم جميع أجزاء السفينة التي تحمل كميات من النفط الخام كانت معدة للتصدير.

التحذيرات المتصاعدة والحملة التي تقودها الأمم المتحدة لا تعبّر فقط عن وضعية الخزان بل توضح أيضاً العقبات التي تقف أمام جهود تخفيف المخاطر التي يشكلها. وتؤكد تقارير رسمية اطلعت عليها «العربي الجديد» أن الأضرار البيئية جراء رمي المئولات المختلفة في السواحل والمياه اليمنية تسببت في خسائر بنحو 420 مليون دولار. في السياق، عبر الصياد في الساحل الغربي لليمن، وديع ناشر، عن قلقه العميق من فقدان مصدر رزقه الوحيد الذي تحمّل لأجله تبعات حرب وقصف جوي لطيران تحالف «السعودية والإمارات» وحلفاء، بحسب حديثه لـ«العربي الجديد»، ومن تبقى من الصيادين العاملين في سواحل البحر الأحمر اليمنية الصمود والبقاء لأنه لا ملجأ آخر لهم بعد سنوات طويلة من العمل في البحر لصيد الأسماك وأصبح وضعهم كما يصفه هذا الصياد يشبه السمكة التي تفقد حياتها إذا تركت البحر.

ويتميز اليمن بمقومات اقتصادية مهمة في هذا القطاع الواعد والذي يعاني من التدمير والإهمال، إذ ينتشر في مياه وسواحل البلد المتخم بالفقر والبطالة نحو 400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية ومخزون سمكي يسمح باصطياد ما بين 350 – 400 ألف طن سنوياً، جزء كبير منها تنتشر على شواطئ ومياه البحر الأحمر المهددة بالتلوث والقضاء عليها في حال حدوث تسرب في خزان صافر. الصياد في سواحل الحديدة غرب اليمن، حمدي مخلوس، يوضح أن ما يثار من تحذيرات والتهديد الذي يشكله خزان صافر في رأس عيسى وتصاعد الأبناء التي تؤكد وقوع تسرب محتمل من هذه الناقلة، تشكل لهم هاجساً يومياً منذ مطلع العام الحالي، تحديداً لأن التحذيرات قد تصل إلى منعهم من العمل والخروج للاصطياد كإجراء وقائي وهو إجراء قد يكون كارثياً في حال تم اتخاذه.

هذا الأمر، وفق قوله لـ«العربي الجديد»، ينعكس على عملهم وإنتاجيتهم في ظل انعدام مختلف مصادر الدخل الأخرى المتاحة وغياب أي جهود إغاثية في كثير من هذه المناطق التي تعاني من الفقر والجوع.

وتؤكد الأمم المتحدة أن الناقلة التي لم تتم صيانتها منذ بداية الحرب في اليمن عام 2015 قد تتسبب في حدوث تسرب نفطي كبير أو انفجار أو حريق قد تكون له عواقب بيئية وإنسانية وخيمة على اليمن والمنطقة. وحسب خبراء، إذا حدث تسرب خلال الشهر المقبل فسيتضرر حوالي 1,6 مليون يمني بشكل مباشر في المناطق الساحلية، مثل حجة وتعز إلى جانب الحديدة، ومعظم سكان هذه المجتمعات يحتاجون أصلاً إلى أي نوع من المساعدات الإنسانية.

وفي المقابل، يرى رئيس إحدى الجمعيات السمكية، محمود وهبان، أن تهديد خزان صافر يضاف إلى مجموعة من التهديدات والأضرار التي استهدفت مصدر رزق آلاف من الصيادين وساهمت في تكبد القطاع السمكي خسائر باهظة مع توقف التصدير وتدمير عدد كبير من قوارب الصيد ومراكز الإنزال السمكي.

ويشدد وهبان في حديثه لـ«العربي الجديد» على أهمية التوافق بين طرفي الحرب في اليمن والأمم المتحدة على إيجاد حل عاجل والتوقف عن المزايدة والتعامل مع هذا الخطر كورقة في الصراع الراهن، وصيانة السفينة التي تشكل وضعيتها الراهنة مصدر تهديد وقلق لكل العاملين في الاصطياد السمكي.

ويدور صراع طفي على السطح مؤخراً، بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حول الكمية من النفط الخام الذي تحمله سفينة صافر المهددة بخطر التسرب، وتصل عائدات حمولتها النفطية في حال تم تسويقها وبيعها إلى نحو 50 مليون دولار.

ويقدر تقرير صادر حديثاً خسائر القطاع السمكي بسبب الحرب بنحو 6,7 مليارات دولار، إضافة إلى خسائر في البنية التحتية بحوالي 13 مليون دولار في بعض الموانئ الغربية وتدمير حوالي 11 مركز إنزال سمكي بشكل كلي.

بدوره يؤكد الخبير في علوم البيئة البحرية بجامعة الحديدة، هاني العمدي، عدم وجود أي دراسات وأبحاث دقيقة تحدد المدى الذي قد يصل إليه الضرر في حال حدوث تسرب أو انفجار من الناقلة المعلاقة المتروكة في ميناء رأس عيسى النفطي المستخدم من قبل شركة صافر اليمنية في تصدير النفط من الحقول المنتجة في المناطق الشرقية لليمن. لكنه يشير في حديثه مع «العربي الجديد» إلى أن البيئة البحرية في هذه السواحل اليمنية عرضة للرياح الموسمية والعواصف البحرية والتي قد تشكل تهديداً يساهم في تسريع انتشار الأضرار ووصولها إلى أبعد مدى في حال حدوث أي تسرب محتمل للنفط من خزان صافر العائم.

خسائر فادحة للصيادين (فرانس برس)

الأردن

انتقادات لقطع خدمات الاتصالات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

في سابقة تحدث لأول مرة في الأردن أقدمت شركات الاتصالات الخلوية، وعددها 3 شركات، على فصل خدمات الاتصالات والإنترنت عن المواطنين مباشرة لعدم دفع قيمة الاشتراك والتأخر عن التسديد، ولو بيوم واحد، علماً بأنه كانت تمنح المشترك مهلة 3 أشهر لدفع التزاماته المالية تجاه الشركات وبقاء الخطوط عاملة لاستقبال المكالمات فقط.

وإبدى المواطنون اعتراضهم على اتفاق الشركات المشغلة للاتصالات الخلوية في الأردن (أورانج وزين وأمنية) على فصل الخطوط الخلوية مباشرة لعدم تسديد الاشتراكات وعدم إعطاء المشتركين فرصة لتجديد الاشتراكات، ما أحدث إرباكاً عاماً في الشارع الأردني لهذه الممارسات غير المسبوقة. وعبّر المواطنون عن استيائهم بتنظيم حملات ضد الشركات على مواقع التواصل الاجتماعي والدعوة لمقاطعتها وإغلاق الهواتف لمدة 12 ساعة وتقييم أداء الشركات بالسلبي.

وبحسب بيانات رسمية، يبلغ عدد مشتركي الهواتف الخلوية في الأردن نحو 8 ملايين مواطن من أصل حوالي 10,7 ملايين إجمالي عدد سكان البلاد وبنسبة انتشار 85%. ويقدر إنفاق النصف الأول الماضي إلى 1,499 مليار دولار، نزولا من 1,767 مليار دولار في الفترة المقابلة. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة نفسها بنسبة 16,9 بالمائة إلى 3,99 مليارات دولار، مقارنة مع 3,415 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، الاقتصادية المختلفة. ودعت الغرفة شركات الاتصالات إلى التوقف عن فصل خطوط الاشتراك بعد انتهاء فترة صلاحيتها مباشرة لما يسببه ذلك من ضرر على القطاع التجاري والخدمي والمواطنين.

وقال ممثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في غرفة تجارة الأردن، هيثم الواجية، إن شركات الاتصالات كانت تقوم سابقاً بفصل الخطوط التي ينتهي اشتراكها جزئياً وتمنح مهلة لأصحابها لمدة 90 يوماً ثم تقوم بعد ذلك بفصلها كلياً ما لم يتم التجديد.

وطالب شركات الاتصالات بإعطاء مهلة لمشتركيها لا تقل عن شهر لاستقبال المكالمات والاستفادة من حزم الإنترنت غير المستهلكة بهدف استدامة أعمال ومصالح الشركات والمواطنين.

وقال إن الظرف الاستثنائي الذي يمر به الأردن جراء وباء كورونا يتطلب التكاتف ومساندة الجهود الرسمية، خاصة في ما يتعلق بإيصال المعلومة إلى المواطنين عبر وسائل الاتصال المختلفة واستمرار تسيير أعمال الشركات والتعليم والعمل عن بعد.

وبحسب الرواجية يبلغ عدد محال بيع الأجهزة والبطاقات الخلوية المدفوعة مسبقاً ومستلزماتها نحو 3 آلاف محل موزعة على المناطق كافة وتوظف أكثر من 10 آلاف عامل من الأردنيين.

وقال مسؤول حكومي في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إن شركات الاتصالات أقدمت على هذه الخطوة وفصلت الخطوط الخلوية مباشرة لعدم تجديد اشتراكها، وذلك استناداً إلى شروط العقد الموقعة مع المشترك والذي يعطي الحق للشركة بفصل خدمة الاتصالات والإنترنت في أي وقت لعدم تجديد الاشتراك.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن المواطنين ولأسف لا يطلعون على بنود العقد الموقع مع شركة الاتصالات التي يتعاملون معها، والعادة جرت أن الشركات تفصل الخدمة جزئياً، بمعنى إمكانية استقبال الاتصالات فقط.

وقال إنه تم البحث في الجوانب القانونية لاتفاق الشركات الثلاث على هذا القرار، وتبين أنه تم الاستناد إلى نصوص الاتفاق مع المشتركين، مشيراً إلى أن هيئة الاتصالات تدرس الشكاوى الواردة إليها من المواطنين وتتواصل مع الشركات لإيجاد حل لهذه المشكلة.

واكتفت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالقول إن اللجان القانونية تبحث في شكاوى بشأن قيام شركات الاتصالات بفصل الخدمة كلياً عن مشتركي الخطوط الخلوية المدفوعة مسبقاً في حال عدم تجديد اشتراك الخطوط.

وقالت الهيئة إن اللجان القانونية تبحث في المشكلة ومدى قانونيتها وستعلن النتائج فور الانتهاء من البحث فيها.

من جانبه، قال رئيس جمعية حماية المستهلك، محمد عبيدات، لـ«العربي الجديد»، إن هذه إحدى صور تغول شركات الاتصالات على المواطنين، إذ أقدمت على فصل الآف اشتراكات الاتصالات الخلوية من دون إعلام المواطنين الذين اعتادوا على نمط معين في التعامل مع الشركات وتجديد اشتراكاتهم.

وأضاف أن الشركات فاجأت المشتركين بفصل الاتصالات الخلوية، الأمر الذي أحدث إشكالات كبيرة بالنسبة إليهم، فيما كان الفصل سابقاً يتم بشكل جزئي واستمرار استقبال المكالمات فقط، مشيراً إلى أن القرار جاء في توقيت غير مناسب يعاني فيه المواطنون من التداعيات السلبية لأزمة كورونا وما سببته من تراجع في مستويات المعيشة وفقدان الآلاف وظائفهم.

تزايد العجز التجاري في السودان

قفز عجز الميزان التجاري السوداني (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات) بنسبة 51,2 بالمائة على أساس سنوي خلال النصف الأول 2020، إلى 2,493 مليار دولار. وبحسب بيانات البنك المركزي السوداني، صعد عجز الميزان التجاري من 1,648 مليار دولار في النصف الأول 2019. وتضرر الميزان التجاري للبلاد، بفعل تضرر العملة المحلية وارتفاع قيمة الواردات من الخارج، وتراجع الصادرات، مع زيادة الصاعب والزيادات في تكاليف الإنتاج. ووفق بيانات البنك المركزي، تراجعت الصادرات إلى الخارج بنسبة 15,1 بالمائة في النصف الأول الماضي إلى 1,499 مليار دولار، نزولا من 1,767 مليار دولار في الفترة المقابلة.

أخبار العالم

7,5 ملايين مسافر عبر مطاري صبيحة وإسطنبول

بلغ عدد المسافرين عبر مطاري إسطنبول وصبيحة غوكشن الدوليين بإسطنبول، 7 ملايين و484 ألفا و686، خلال موسم الصيف، رغم القيود على حركة الملاحة الجوية في تركيا والعالم، بسبب وباء كورونا. وبحسب معطيات أحصتها الأناضول من إدارة تشغيل المطارات في تركيا (DHMİ)، فإن مطار إسطنبول الدولي، شهد تنظيم 7 آلاف و68 رحلة طيران داخلية ودولية خلال يونيو/حزيران الماضي، فيما ارتفع هذا الرقم إلى 15 ألفا و223 رحلة خلال أغسطس/آب الماضي. وبلغ إجمالي رحلات الطيران التي شهدها مطار إسطنبول، خلال موسم الصيف، 35 ألفاً و563 رحلة. أما مطار صبيحة غوكشن الدولي في الشطر الآسيوي من إسطنبول، فقد شهد خلال موسم الصيف، تنظيم 28 ألفا و159 رحلة طيران على الخطوط الداخلية والدولية. وعلى صعيد أعداد الركاب، فقد سافر 3 ملايين و933 ألفا و446 راكبا عبر مطار إسطنبول، خلال موسم الصيف.

إنفيديا تقترب من شراء آرم مقابل 40 مليار دولار

تقترب إنفيديا من شراء مصمم الرقائق البريطاني آرم هولدنغز من مجموعة سوفت بنك بمقابل يزيد على 40 مليار دولار في صفقة ستخلق عملاقا في صناعة الرقائق. وفقا لمصدرين مطلعين. قال المصدران إن الإعلان عن صفقة شراء أسهم آرم وقيمتها قد يكون الأسبوع المقبل. تشتهر إنفيديا بشرائح بطاقات الرسوميات التي تشغل ألعاب الفيديو، لكنها دخلت أسواقا أخرى مثل الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة ومراكز البيانات. وتوفر آرم تقنية الرقائق لجميع الأجهزة المحمولة تقريبا مثل الهواتف والأجهزة اللوحية.

اقتصاد الناس

المواجهة التجارية الجارية حالياً بين واشنطن وبكين ربما تتطور في حال فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة إلى حرب باردة تستخدم فيها الولايات المتحدة سلاح النفط، إلى جانب أسلحة المال والتقنية لمحاصرة التنين الصيني

أزمة النفط العربي

صراع واشنطن وبكين يضع دول الخليج أمام خيارات مرة

مضيق هرمز من الممرات المائية الخطرة في فترات النزاع العالمي (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

تزايد التوتر بين واشنطن وبكين الذي يتحول تدريجياً إلى حرب باردة لعزل الصين من الفضاء التجاري العالمي في حال فوز الرئيس دونالد ترامب بدورة رئاسية ثانية، يضع الدول العربية، وتحديداً الخليجية منها، أمام خيارات صعبة في المستقبل. وربما يتطلب منها المفاضلة بين مصالحها التجارية مع التنين الصيني وبين علاقات الحماية والنفوذ السياسي مع واشنطن.

وبينما تتزايد مصالح التبادل التجاري وعلاقات الاستثمار وتجارة النفط ومشتقاته مع الصين، تتراجع مصالحها التجارية مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الجيوسياسي في الفضاء الخليجي والعربي. ووفق الزميل السابق بالمعهد الملكي للخدمات الدفاعية والخبير البريطاني، وصاحب شركة «استراتيجيك انتيليجنس»، باراك سينر، في تحليل بهذا الشأن، فإن تراجع أهمية منطقة الخليج في السياسة الخارجية الأميركية لصالح آسيا ربما لن يستمر طويلاً وسط تزايد النفوذ الصيني الروسي في المنطقة، خاصة في حالة موسكو وبكين بتجه لحماية مصالحه التجارية والنفطية في مضيق هرمز والبحر الأحمر عبر المناورات العسكرية المباشرة، إذ تملك الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي.

كما أجرت الصين، لأول مرة، مناورة عسكرية بحرية ولمدة ثلاثة أيام مع الأسطول الحربي الروسي والإيراني في ديسمبر/ كانون الأول الماضي لحماية السفن النفطية العابرة إلى آسيا.

ولدى الصين مصالح استثمارية ضخمة في النفط والغاز الطبيعي في كل من إيران والعراق، كما لديها استثمارات في العراق، وبالتالي فإن الصين ربما تتجه لحماية مصالح إمدادات الطاقة من إيران والعراق وباقي دول الخليج عسكرياً، في حال فوز الرئيس ترامب وتبلور استراتيجية عزل الصين عن الفضاء التجاري العالمي، إذ إن واشنطن ربما تستضيف سلاح حظر الطاقة، إضافة إلى الأسلحة المالية والنقدية. ومعلوم أن الولايات المتحدة تستخدم أسلحتها المالية ونفوذ الدولار في محاصرة الصين وتقنياتها وشركاتها منذ وصول الرئيس ترامب للحكم في بداية عام 2017.

ولا يستبعد محللون بعد انقضاء الظروف الاستثنائية التي تخلقها في الوقت الراهن جائحة كورونا والتي ضربت الطلب العالمي على النفط ومشتقاته وعودة الطلب العالمي على الطاقة إلى وضعه الطبيعي، أن تلجأ الولايات المتحدة لسلاح الطاقة.

والنفط كان من أهم الأسلحة التي استخدمت في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وقاد إلى سقوط المعسكر الشرقي في نهاية عقد الثمانينيات.

على صعيد العلاقات التجارية، تظهر البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية، أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى 266,4 مليار دولار في العام الماضي 2019، بزيادة 9% على أساس سنوي، إذ بلغت الواردات الصينية من الدول العربية 146 مليار دولار في العام الماضي 2019 بزيادة 4,8% على أساس سنوي، وفي الفترة نفسها، وصلت الصادرات الصينية إلى الدول العربية إلى 120,4 مليار دولار، بزيادة 14,7% على أساس سنوي. وترتبط معظم الدول العربية بمبادرة «الحزام والطريق» التي تحاربها واشنطن وتسعى لضربها في إطار الصراع الاستراتيجي الدائر على النفوذ العالمي. وتعد الصين قمة سنوية للأعمال التجارية المشتركة وعلاقات التجارة المتنامية مع دول العالم العربي، وعلى رأسها الدول الخليجية. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، نُظمت الدورة الثالثة لقمة الأعمال الصينية العربية في مدينة ينشوان الصينية، بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية والصين.

وكشفت بكين في نهاية القمة أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية زاد بحوالي 28 في المئة في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ليصل إلى 224,3 مليار دولار. كذلك زاد حجم عقود المقاولات الصينية في الدول العربية بنسبة تسعة في المائة، لتصل إلى 35,6 مليار دولار، هذا بخلاف الاستثمارات الصينية المباشرة في الدول العربية، والتي تبلغ قيمتها 1,2 مليار دولار. وفي مقابل ذلك، فإن حجم التجارة مع الولايات المتحدة يتراجع، عدا الدفاعي، خاصة مع دول الخليج. وحسب بيانات المركز الإحصائي لدول الخليج، بلغ 85,9 مليار دولار في العام 2018، ولا يتجاوز حجم تجارة السلع والخدمات مع الولايات المتحدة نسبة 5,8% من إجمالي حجم تجارتها الخارجية. وبالتالي يلاحظ التناقض الواضح بين المصالح التجارية لدول الخليج المتنامية مع الصين وتراجعها مع الولايات المتحدة التي تعتمد عليها في الحماية وتقع ضمن نفوذها الجيوسياسي.

ولكن على الرغم من ذلك، لا يزال النفط والعلاقات التجارية مع الصين، وبين الصين والدول الغربية ستكون على علاقاتها التجارية مع الصين، وبين الطاقة العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكتسي أهمية متزايدة في الأمن القومي الأميركي وهيمنتها على النظام العالمي.

وحتى الآن لم ينعكس الصراع بين بكين وواشنطن على تشكيل النظام العالمي الجديد على المنطقة العربية بشكل مباشر، على الرغم من تداعياته على المحيط الغربي في أوروبا وآسيا، الذي باتت واشنطن تخير بعض دوله بين التخلي عن علاقاتها التجارية والتقنية مع التنين الصيني أو خسارة مصالحها التجارية مع واشنطن.

ولكن هذا التوازن المرن الذي تتمتع به الدول العربية وتحديداً دول الخليج، بين المحافظة على علاقاتها التجارية مع الصين، وبين التمتع بالحماية الأميركية ربما لن يستمر طويلاً في حال فوز الرئيس دونالد ترامب بدورة رئاسية ثانية، لأنه ببساطة بعد العدة لعزل الصين وبلورة تحالف دولي لعزل الصين عن الفضاء التجاري العالمي، إذ إن كلاً من الصين والدول الغربية ستكون بحاجة ماسة للطاقة وتحديداً النفط لتلبية احتياجاتها منه حتى تتمكن من النمو بعد حالة القضاء على جائحة كورونا التي تخلق حالة استثنائية.

> لا يزال النفط العربي من ضمن استراتيجية أمن الطاقة العالمي

وفي هذه الحال ستكون المنطقة العربية، وتحديداً منطقة الخليج، في قلب الصراع على أمن الطاقة العالمي مجدداً، وربما ستجد نفسها بين خيارات مرة، بين خيارات التحالف مع واشنطن أو مع الصين، وبالتالي تفقد تدريجياً التوازن المرن الذي يكفل لها في الوقت الراهن الحفاظ على مصالحها التجارية مع الصين كأكبر زبون لشراء نفطها وبين الولايات المتحدة التي توفر لها الأمن الدفاعي وتتمتع بالنفوذ الجيوسياسي على الممرات المائية التي يتدفق من خلالها النفط الخليجي لأسواق العالم. وبينما باتت الولايات المتحدة ومنذ ثورة النفط الصخري في عهد الرئيس السابق باراك أوباما شبه مكتفية نفطياً من النفط ولا تستورد سوى قليل جداً من النفط العربي، باتت الصين أكبر مستورد للنفط العربي، إذ بلغت وارداتها خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي أكثر من 14 مليون برميل يومياً.

وربما ستزداد واردات الصين النفطية مع تمكن العالم من القضاء على جائحة كورونا الحالية التي ضربت الطلب العالمي على الطاقة، وبالتالي ربما ستعود لتكثيف وارداتها من النفط العربي والإيراني.

ويرى محللون أن ثورة النفط الصخري لا تعني أن أميركا ستتخلى عن النفط العربي وإن قل حجم استيرادها منه، إذ إنه جزء لا يتجزأ من المكونات التي تبني مكانة «دولة عظمى»، من حيث إنه يوفر لها وسيلة للضغط على دول العالم وتلبية احتياجات حلفائها في آسيا وأوروبا، وذلك إضافة إلى أنه غطاء مهم للعملة الأميركية، من حيث إنه يباع بالدولار، وبالتالي يرفع الطلب على الدولار في جميع الدول المستهلكة للطاقة ويمكن للولايات المتحدة توسيع ميزانية الدفاع والدين السيادي.

ويلاحظ أن العالم يحتاج للدولار في شراء مائة مليون برميل يومياً، حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية لحجم استهلاك العالم من الذهب الأسود قبل جائحة كورونا الحالية.

خسائر فادحة للنفط الإيراني

قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إن عائدات بلاده من صادرات النفط انخفضت من 120 مليارا إلى 20 مليار دولار، خلال السنوات الـ8 الأخيرة. ولفت أمس إلى أن بلاده تتعرض لعقوبات اقتصادية قاسية نظيرها في تاريخ العالم. وأوضح أن الانخفاض يظهر مدى الصعوبات التي يتعرض لها المجتمع الإيراني. وشدد روحاني على ضرورة الاعتماد على الإنتاج المحلي، ويعاني الاقتصاد من انهيار بفعل العقوبات الأميركية على طهران، زادت وتيرته جراء كورونا.

معاون غصن يحاكم في طوكيو

طوكيو ـ **العربي الجديد**

يمثل غريغ كيلي، المعاون المقرب من كارلوس غصن ومجموعة نيسان اليابانية العملاقة لصناعات السيارات، إذ يترتب حول ما إذا كانت شركة نيسان والمحامي كيلي أخفيا عن عمد وبشكل غير قانوني خلال السنوات من عام 2010 إلى 2018 مداخيل تبلغ قيمتها حوالي 9,2 مليارات ين (73 مليون يورو) كان من المقرر أن يحصل عليها غصن لاحقاً. وسترد نيسان بالإيجاب معترفة بذنبها، بحسب عدة مصادر القتها وكالة فرانس برس، بينما سيرفض كيلي الاتهامات الموجهة إليه. وأكد كيلي مجدداً في مقابلة مع الوكالة في أوائل سبتمبر/ أيلول أنه لم يرتكب أي خطأ.

المتوقع أن تستمر المحاكمة نحو عشرة أشهر، وتأتي بعد عامين تقريباً من اعتقال غصن وكيلي.

وينذر السؤال المركزي بمناقشات حادة، إذ يركز حول ما إذا كانت شركة نيسان والمحامي كيلي أخفيا عن عمد وبشكل غير قانوني خلال السنوات من عام 2010 إلى 2018 مداخيل تبلغ قيمتها حوالي 9,2 مليارات ين (73 مليون يورو) كان من المقرر أن يحصل عليها غصن لاحقاً. وسترد نيسان بالإيجاب معترفة بذنبها، بحسب عدة مصادر القتها وكالة فرانس برس، بينما سيرفض كيلي الاتهامات الموجهة إليه. وأكد كيلي مجدداً في مقابلة مع الوكالة في أوائل سبتمبر/ أيلول أنه لم يرتكب أي خطأ.

غريغ كيلي المعاون المقرب من كارلوس غصن مع زوجته (فرانس برس)

40 مليار دولار لصفقة الرقائق

لندن ـ **العربي الجديد**

تقترب شركة إنفيديا من شراء مصمم الرقائق البريطاني «أرم هولدنغز» من مجموعة «سوفت بنك» اليابانية بمقابل يزيد على 40 مليار دولار، في صفقة ستخلق عملاقاً في صناعة الرقائق، وفقاً لمصدرين مطلعين.

وقال المصدران لرويترز إن الإعلان عن صفقة شراء أسهم «أرم» وتحديد قيمتها قد يتم الأسبوع المقبل.

وتعد صناعة الرقائق من الصناعات المزدهرة، في وقت تتزايد ضغوطات الحظر على شركات التقنية الأميركية والبحث عن بدائل وسط الصراع التجاري الدائر بين عملاقي التجارة، أميركا والصين. وتشتهر إنفيديا بشرائح بطاقات الرسوميات التي تشغل ألعاب الفيديو، لكنها دخلت أسواقاً أخرى، مثل الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة ومراكز البيانات. وتوفر أرم تقنية الرقائق لجميع الأجهزة المحمولة تقريباً، مثل الهواتف والأجهزة اللوحية، وتتوسع أيضاً في معالجات السيارات وخدمات مراكز البيانات والأجهزة الأخرى.

ولا تنتج الشركة البريطانية الرقائق، بل تبيع تراخيص التكنولوجيا المستخدمة في تصنيعها. وسبق أن تعاونت مع إنفيديا. وفي العام الماضي، قالت إنفيديا إنها ستزود رقائقاً بإمكانية العمل مع معالجات أرم لبناء أجهزة كمبيوتر خارقة، لتعمق حضورها في مجال أنظمة صياغة نماذج تنبؤات تغير المناخ والأسلحة النووية.

الرئيس التنفيذي لسوفت بنك ماسايوشي سون مع نظيره ستيوارت تشامبرز (Getty)

سندات بلا حدود لدعم الاقتصاد الياباني

لندن ـ **العربي الجديد**

قال السكرتير العام للحزب الليبرالي الديمقراطي، يوشيهايد سوغا، إن الحكومة اليابانية في حال فوزه بالمنصب ستصدر «سندات دين بلا حدود» لدعم الاقتصاد الياباني الذي ضربته جائحة كورونا بقوة.

وذكر سوغا، الذي من المتوقع أن يصبح رئيساً للوزراء في الأسبوع الجاري، في لقاء تلفزيوني إنه سينظر في إصدار ميزانية ثالثة لمكافحة الجائحة إذا استدعى الأمر ذلك. وحسب رويترز قال سوغا «ما يهمنا الآن هو خلق فرص عمل وحماية الأعمال التجارية، سنفكر في إصلاح الاختلال في الميزانية حينما يتحقق النمو الاقتصادي فحسب». ولدى سؤاله في التلفزيون الياباني حول ما إذا كان هناك سقف محدد يقف عنده إصدار السندات الحكومية قال سوغا، «لا أظن ذلك».

وتواجه الحكومة الجديدة التي ستخلف الزعيم آبي ثالثة تحديات رئيسية، وهي معالجة تداعيات جائحة كورونا السلبية على النمو الاقتصادي، وتفاقم الديون السيادية، وحماية أسواقها الخارجية عبر الشراكات التجارية في آسيا وأوروبا. وكانت اليابان قد وقعت اتفاقية شراكة تجارية مع بريطانيا في نهاية الأسبوع الماضي.

على صعيد الديون السيادية، ترى وكالة التصنيف الائتماني فيتش، في تقرير صدر في بداية الشهر الجاري، أن رئيس الوزراء الياباني الجديد سيواجه تحديات ابتداع وسائل للقضاء على العجز في الميزانية خلال السنوات المقبلة حتى تتمكن البلاد من خفض أعباء الديون السيادية.

وكانت حكومة رئيس الوزراء المستقيل آبي قد وضعت هدفاً للوصول بالإنفاق العام إلى التوازن في عام 2026. ولكن هذا الهدف كان قبل تفشي جائحة كورونا. ولدى اليابان أكبر حجم من الديون من حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويذكر أن رئيس وزراء اليابان قد قدم استقالته يوم الجمعة الماضي لأسباب صحية، وترك منصبه من دون خلف واضح. وشهد الاقتصاد الياباني انخفاضاً حاداً خلال العام الجاري.

وفي ذات الصدد قالت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في تعليق إن من سيخلف رئيس الوزراء شينزو آبي سيواجه العديد من التحديات من دون أن يتمتع بالمكانة التي بناها آبي على مدار ما يقرب من ثماني سنوات.

وقال جيفري هورنونغ، المحلل في مؤسسة «راند» البحثية الأميركية في تعليق نقلته صحيفة نيويورك تايمز: «هذا يجعلني أتساءل لماذا يريد أي شخص أن يصبح رئيساً للوزراء».

شينزو آبي يغادر منصب رئاسة الوزراء وسط ظروف اقتصادية حرجة (Getty)

رؤية

التنمية التركية المتوازنة

احمد ذكر الله

تقوم نظرية التنمية المتوازنة على فكرة جوهرية مفادها أنه من أجل توليد التطور يجب أن تتوزع الاستثمارات وبصورة متوازنة على جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف أقاليم الدولة.

وبذلك فإن السعي المخطط لتحقيق التنمية يجب أن يشمل القطاعات الثلاثة، الصناعة والزراعة والخدمات، من خلال بناء هياكل إنتاجية قادرة على النمو والتطور المستدام، انطلاقا من الموارد والإمكانات الذاتية، وبما يفيد كل الفئات الاجتماعية، في مختلف أرجاء الدولة. ومن هذا المنطلق تصور المؤشرات الاقتصادية الكلية مجموع عوائد هذه القطاعات، بينما تشير المؤشرات إلى التوازن بين القطاعات الذي يضمن الحيوية والديناميكية الاقتصادية، كما يؤكد الانتشار الجغرافي لمشروعات تلك القطاعات على هذا التوازن المنشود.

وتشير المؤشرات الاقتصادية التركية إلى التخطيط المنهج لإحداث هذ التوازن بين القطاعات والأقاليم، فالقطاع الزراعي التركي أصبح يحتل المركز السابع عالميا على المستوى الإنتاجي، بعد الطفرة الضخمة التي حققها الإنتاج الزراعي الذي زادت قيمته من أقل من 40 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 60 مليار دولار بنهاية عام 2019، وهو ما أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية من 3,7 مليارات دولار إلى 17,7 مليارا خلال الفترة نفسها.

كما أن تركيا تمتلك خططاً أكثر طموحاً للقطاع الزراعي، إذ تهدف بحلول 2023 إلى أن تكون من بين أكبر خمسة بلدان إنتاجاً زراعياً في العالم، بالوصول بقيمة الناتج الزراعي المحلي إلى 150 مليار دولار، ومضاعفة الصادرات الزراعية إلى 40 مليار دولار، والرقعة الزراعية إلى 8,5 ملايين هكتار، مقارنة بنحو 5,4 ملايين هكتار.

كما أن هذا التوازن امتد إلى القطاعات المكونة للقطاع الزراعي. فطبقا لوزير الزراعة، شهدت السنوات الـ17 الماضية تقديم دعم بقيمة 2,5 مليار ليرة لقطاع البذور، ويتم اليوم تصدير ما يقرب من 255 مليون دولار من البذور، ومن المستهدف زيادتها إلى نحو 500 مليون دولار بحلول 2023، بخلاف إنتاج 18,5 مليون طن من الحليب في عام 2018، بالإضافة إلى التخطيط لاحتلال المرتبة الأولى في تصنيف مصائد الأسماك بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلي صعيد التوازن داخل القطاع الصناعي، المورد الأهم للعملة الصعبة، بلغت عائدات صناعة وتصدير السيارات وقِطَعها قرابة 32 مليار دولار خلال عام 2019، كما بدأت تركيا فعلياً إنتاج سياراتها المحلية بنسبة 100% مطلع العام، وحققت تركيا قفزات هائلة في صناعة الأسلحة، وبلغ حجم صادراتها 18,3 مليار دولار بين عامي 2002 و2018، في حين وصلت المبيعات الكلية إلى 64,9 مليار دولار، كما تفوقت تركيا في إنتاج الطائرات المسيرة، وبدأت طلبات استيرادها من الكثير من دول العالم.

وفي مجال الخدمات، بلغ عدد السياح إلى تركيا نحو 50 مليون سائح في العام الماضي، بعوائد قاربت 35 مليار دولار، وتتنوع السياحة لتشمل بجانب السياحة الثقافية والشاطئية والعلاجية البالغة عائداتها 5 مليارات دولار، ويتطلع القطاع الطبي إلى توفير 20 مليار دولار من عائدات السياحة بحلول عام 2023، بالإضافة إلى السياحة التعليمية، حيث يوجد أكثر من 150 ألف طالب أجنبي يدرسون في الجامعات التركية، إلى جانب تركيز البلاد على سياحة المؤتمرات، والسياحة الرياضية، حيث الترويج لمعسكرات الفرق الرياضية الكبرى في العالم، واستضافة أهم الأحداث الرياضية العالمية على أراضيها.

وبالنسبة لقطاع الخدمات الصحية، زاد عدد المستشفيات العامة من 1156 مستشفى في عام 2002 إلى 1520 عام 2016، كما ارتفع عدد الأسرّة في المستشفيات من 164 ألفاً عام 2002، إلى 232 ألفاً في 2017، فيما وصل عدد غرف العناية المركزة في 2017 إلى 36 ألفاً و609 غرف، بعدما كان 2214 غرفة عام 2002.

وبـ.ـنـ.ـت الحكومة مجمعات المستشفيات والمدن الطبية العملاقة، وتصل القـدرة الاستيعابية لتلك المدن الطبية إلى 12 ألفاً و100 سرير، وتضمّ الفين و831 عيادةً، وألفاً و999 سرير عناية مركزة، و410 غرف عمليات، وتستخدم أحدث التقنيات. وتوزعت هذه المجمعات الطبية العملاقة بصورة متوازنة على المدن المختلفة، في أنقرة وإسطنبول وأضنة ومرسين وغيرها، وهو ما يدلل على حرص الحكومة على التوزيع التنموي المتوازن للخدمات الطبية.

بالإضافة إلى ما سبق، عمدت الدولة إلى إنشاء شبكة نقل ومواصلات حديثة تربط كل الأقاليم، كما توسعت في وسائل النقل الداخلي من باصات وشبكات ترام وغيرها، ولا توجد فوارق تذكر بين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن في العاصمة أنقرة أو في العاصمة التجارية إسطنبول وبين نظيراتها في المدن الحدودية.

التنمية فعل حضاري شامل ومتكامل، هدفه الارتقاء بالمجتمع إلى مستويات أعلى من التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها من جوانب النشاط البشري، بما يصب في النهاية في رفاهية الإنسان وسعادته. ويشير الاستعراض السابق لمؤشرات الاقتصاد التركي القطاعية، وحتى المؤشرات الكونة للقطاعات، إلى اهتمام كبير من الإدارة التركية بالمفهوم الشامل للتنمية، وبالتنمية المتوازنة على وجه الخصوص. فلا يكاد الباحث حول التجربة التركية يجد مجالا سقط من التخطيط والإنجاز، ولا يعني ذلك أن الاقتصاد التركي لا يعاني من مشكلات أو أنه قفز بالمواطن إلى مصاف مواطني الرفاهة الأوروبية، ولكنه يشير إلى أن المفهوم الشامل والمتوازن للتنمية يضع الدولة على الطريق الصحيح، وأن ثمار البرامج المخططة بعد العمل الدؤوب على إنضاجها لا بد أن تتساقط على المواطنين.

كما أن الطريق إلى إنضاج ثمار التنمية لا بد أن يرتكز على مجموعة من الركائز الأساسية الحاضنة والمحفزة، ومنها المواطنة الفاعلة، والتي تعني الشراكة والمسؤولية المتبادلة بين جموع الفاعلين في العملية التنموية، وكذلك التفوق التشغيلي الذي يعد ضمانة للنمو، والذي يتطلب الاستثمار في الرأسمال البشري وتعزيز إمكاناته، بالإضافة إلى التحسين المستمر في عمليتي القيادة والإدارة، وهما الركيزتان اللتان توفرتا في الحالة التركية إلى حد كبير.

إن عملية التنمية هي عملية جماعية تتآلف وتنسجم ليس مكوناتها فقط، وإنما كذلك أجزاء هذه المكونات. ويجب أن تتحرك تلك المكونات وجزئياتها ضمن سياق عام يضمن التغذية المتبادلة بين الكل والأجزاء، ولا يمكن نجاح عملية التنمية إلا باعتبارها ذلك العمل المركب الشامل لمجموع الأجزاء، وحتى يتحقق ذلك، لا بد من تناغم الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تخدم بعضها بعضا، كما يجب أن يتوازن ويتوازى النمو القطاعي والإقليمي داخل الدولة، بما يحقق التكاملية المنشودة، والتي تصب في النهاية في ثمار تنموية مستدامة، أثبتت تركيا بعضها، ولا تزال تحتاج إلى عمل دؤوب لإنضاج البقية.